روما وسياسة الرومنة في شمال إفريقيا

« بلاد المغرب أنموذجا »

بقلم
أ . د/ بلقاسم رحماني
قسم التاريخ ـ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ـ جامعة الجزائر

ملخص

بعد تدمير قرطاجة سنة 146 ق. م وتحويلها إلى ولاية رومانية أصبحت منطقة المغرب في أيدي الرومان، رغم ذلك لم يكن من السهل تحقيق احتلاله المنطقة، فلقد واجهت الرومان ثورات ومقاومات عديدة في مختلف أنحاء المنطقة، إلا أن الرومان أكملوا سيطرتهم بتحقيق انتصارات على المقاومات وشرعوا في تحقيق تهدئة المنطقة، وفي إكمال سياسة الإخضاع العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والتقاضي أو ما يعرف بسياسة الرومنة.

Résumé :

Après l'effondrement de Carthage en 146 avant J.C, toute la région de Maghreb est tombée dans la main des romains, y compris Carthage elle-même. Cette domination romaine a rencontré plusieurs difficultés et résistances surtout de la part des autochtones. Cependant, les romains ont continué leurs dominations militaires, politiques, économiques et sociales en exerçant ce qu'on appelle la politique de la romanisation.

يمكننا تتبع سياسة الرومنة التي انتهجتها روما في بلاد المغرب من خلال رصدنا للنقاط التالية :

1 ـ السياسة الإدارية الرومانية في بلاد المغرب ودورها في سياسة الرومنة:

يجمع المؤرخون على أن الاحتلال الروماني لبلاد المغرب تميز منذ البداية بالتدرج والبطء، ونفس التدرج اتسمت به الإدارة الرومانية وأجهزتها في المنطقة في إطار تحويل الأنظمة الإدارية المغربية إلى أنظمة رومانية خالصة، والواضح أن السياسة الرومانية الإدارية تميزت في بدايتها بالمرونة[1]، وهي ضرورة تطلبتها التطورات

السياسية الإدارية والعسكرية في كل مناطق الإمبراطورية، واقتضها ضرورة تحقيق أهداف روما في بلاد المغرب، وهي الأهداف التي تتمحور حول تكثيف الجهود لتثبيت السيطرة الرومانية، وبالتالي تمهيد وتهيئة النفسية المغربية لتقبل الحضارة الرومانية بمختلف مظاهرها، أي قبول السكان لسياسة الرومنة، ويرى عدد من المؤرخين أن أبرز وجوه المرونة الرومانية في هذا الميدان تكمن فيما يلي:

أ ـ اللامركزية الإدارية:

تتمثل في عدم جعل مدينة مغربية خاضعة للرومان تتمركز فيها السلطة الإدارية لكل المنطقة المغربية، وتحت سلطة مسؤول روماني واحد، وبالتالي اعتماد سياسة تقسيم المنطقة الخاضعة إلى وحدات إدارية (ولايات) لكل منها سلطة مستقبلية وربطها بإدارة روما المركزية المباشرة، وهذا التقسيم تتضح أهدافه في أنه يمكن لحكامها من السيطرة عليها، وكذلك جمع الجباية المختلفة وخاصة استفحال المنتجات الزراعية وتصديرها إلى الرومان كذلك تسهيل عملية إخضاع العناصر الوطنية الثائرة على الرومان، إضافة إلى أن هذه التجربة صلاحيات واسعة للحكام لاتخاذ الإجراءات السريعة والرادعة دون اللجوء إلى السلطة المركزية في روما كذلك صغر مساحة الولاية يساعد الحاكم على معرفة كل دقائقها وعن كثب في شتى المجالات.

ويتضح من قراءة بسيطة لهذا النظام الروماني مدى حذر روما الشديد من تعرض مصالحها لأي خطر في هذه المناطق البعيدة عنها سواء كان خطرا محليا وطنيا ضد مصالحها، أو خطر من قبل ولاة روما الطموحين في الانفراد بالسلطة في المنطقة الغربية، وبالتالي فهذه التجزئة تهدف إلى ضرب طموح هؤلاء الحكام في التمرد ضد السلطة المركزية ورفضا لاستقلال الجاليات الرومانية بأي مقاطعة(3).

ب ـ المناطق المدنية والمناطق العسكرية:

يلاحظ أن الرومان قد قسموا بلاد المغرب إلى نوعين من المناطق الإدارية وذلك حسب مدى توغل النفوذ الروماني بها، ودرجة خضوع السكان لهذا النفوذ.

فالنوع الأول يتمثل في المناطق الأكثر أمنا وهدوءا لأنه مضى على احتلالها زمن طويل و في هده المناطق يستبعد قيام أي ثورة ضدها فهي ذات حكم مدني تحت سلطة حاكم يتمتع بالعضوية في مجلس الشيوخ، ولقد تمتع إقليم قرطاجة بهذه الصفة المدنية ثم منطقة نوميديا الشرقية عندما تم تحويلها إلى ولاية رومانية جديدة لسنة 46 ق.م (4).

لكن المناطق التي كانت نشطة عسكريا ضد الاستعمار الروماني، فإنها تطلبت وجود نشاط عسكري روماني، فاعتبرت مناطق عسكرية أو ولايات إمبراطورية كما

عرفت خلال العهد الإمبراطوري، ويشرف على هذه المناطق ضباط سامون يعينهم الإمبراطور مباشرة دون مجلس الشيوخ، ويمارسون عملهم بتعليمات الإمبراطور [5].

ويلاحظ أنه عندما تستوفي الإدارة العسكرية نشاطها بالمنطقة أي عندما يسود الأمن والاستقرار وتضعف الحركات الثورية الوطنية يتم إحلال الإدارة المدنية مكان الإدارة العسكرية وبذلك يتضح دور سياسة التقسيم والعمل العسكري في تجسيد الرومنة في المنطقة المغربية.

والظاهر أن هذه السياسة الإدارية المدنية والعسكرية تعود إلى القيصر حيث ظهرت في العهد الإمبراطورية بجلاء عند إعلانه عن إنشاء الولاية الإفريقية الجديدة في نوميديا بعد نجاحه في الحرب الإفريقية[6]، عوض أن يضمها إلى ولاية إفريقية القديمة لأنه يظهر أن نوميديا في نظره كانت تشكل منطقة غير آمنة ومن الضروري أن تظل معزولة عن الولاية القديمة التي سارت فيها سياسة الرومنة بشكل واسع، وحتى لاتصالها آثار الثورة الوطنية التي كان خلفاء " يوبا" يقومون بها ويظهر أن سبب عداء قيصر للولاية القديمة يعود إلى الموقف الذي اتخذته جاليتها والسلطة الرومانية تجاهه أثناء حملته عليها، لذلك كان حذار ومرتابا منها ورأى ضرورة الفصل بينهما [7].

ولقد عين القيصر"سالوست" لأن يكون على رأس الولاية الجديدة وذلك نظرا لعداء"سالوست" الكبير لأتباع"بومبي" ومجلس الشيوخ، ودفاعه المستميت عن الحزب القيصري و دوره في حملة قيصر على إفريقيا.

وبعد القضاء على ثورة "أرابيون" الوطنية ثبت قيصر أسس المستعمرات الإقطاعية التي كافا بها قيصر رجال " سيتيوس" في نوميديا ليجسد بذلك سياسة الرومنة وبذلك انتقلت حدود روما إلى ما وراء نوميديا غربا [8].

وبالتالي فهذا التقسيم الإداري قيصري الأصل، والهدف المدني منه هو تنظيم أساليب أكثر في النتائج التي حققها الرومان في المرحلة الأولى ويمكن مقارنتها بما حدث في كل من نوميديا وموريطانيا. [9]

ج ـ إفريقي البروقنصلية:

تتمثل في المنطقة التي ورثها الرومان عن القرطاجيين عام 146ق.م حيث كان نظامها مدنيا منذ المرحلة الأولى و النشاط العسكري كن فيها قليلا والسبب الذي جنب هذه المنطقة الإدارة العسكرية هو أن قرطاجة كانت تتمتع في العهد القرطاجي بسلطة مدنية تعود الناس عليها فاستفاد منها الرومان كما استفادوا من الحضارة القرطاجية،[10] إضافة إلى تغير الوضع السياسي بعد سقوط قرطاجة

ووقوف بعض المدن المستقلة إلى جانب الرومان كل ذلك أدى إلى تفكك عنصر الوحدة والتضامن القرطاجي المغربي مما جعل الرومان يطمئنون إلى الإدارة المدنية لرومنة المنطقة بالتدريج.

ويؤكد المؤرخين أن نوميديا حليفة الرومان كانت الحامي الحقيقي للولاية الرومانية حيث اعترفت روما بالأراضي القرطاجية التي ضمتها مملكة نوميديا إليها قبيل سقوط قرطاجة، خاصة وأن تلك المناطق الجبلية الصحراوية موطنا لقبائل يصعب انقيادها لسيطرة أجنبية فهي لا تعرف الاستقرار، ويضيف أحد المؤرخين أن المملكة النوميدية كانت أشبه بمنطقة عسكرية بالنسبة للولاية الرومانية وأن ملوكها الأوائل قاموا بتمهيد المنطقة لمستقبل كانوا يجهلون هويته لعدم وضوح الرؤية البعيدة لديهم حيث ساد جو سياسي مشحون بالضغائن، فاعتبروا الولاء للرومان أسلوبا وحيدا للمحافظة على المملكة النوميدية وهو الأسلوب الذي جنب الرومان مشاكل كثيرة وعاد عليهم بفوائد سياسية واقتصادية عديدة [11].

د ـ موريطانيا وازدواجية الإدارة فيها:

لقد ضم قيصر نوميديا رسميا للممتلكات الرومانية سنة 46 ق. م وأصبح الملك الموريطاني، "بوكوس الثاني" حليفا للرومان الذين حققوا بذلك مكسبا إقليميا نحو الغرب وتسامح قيصر مع "بوكوس الثاني" بضمه الجزء الغربي من نوميديا، كما كافا على دوره في حرب قيصر الإفريقية، واستمر بوكوس على نفس النهج الموالي للحزب القيصري إلى وفاته سنة 33 ق.م، وبذلك قدم خدمات كبرى لمصالح منها حماية ظهر للولاية الجديدة ويلاحظ أنه بعد وفاة" بوكوس الثاني" تم ضم المملكة الموريطانية مدة 08 سنوات تحت الإدارة العسكرية بأمر من " أوكتافيوس" ليتراجع عن ذلك سنة 25 ق.م عندما نصب " يوبا الثاني" ملكا على موريطانيا الموسعة والممتدة من حدود الولاية الجديدة إلى المحيط الأطلسي، ولم يعمل " يوبا الثاني" إلا على مساعدة تغلغل النفوذ الرومان في موريطانيا بصورة أكثر مما كان عليه في نوميديا وبذلك استأنف " يوبا الثاني" مهمة "بوكوس الثاني" لكن بجدية أكثر وإرادة أقوى لتجسيد سياسة الرومنة، وتدل على مخلفات الملك " يوبا الثاني"وخليفته" بطليموس" (PTOLEME) في عاصمة الملكة شرشال(13)[12].

والواضح أن وظيفة " يوبا الثاني" جسدت التبعية الموريطانية للرومان في جميع الميادين بل اعتبر " يوبا الثاني" مسؤولا أمام الإمبراطور على المصالح الإدارية والاقتصادية والعسكرية والرومانية في مملكته في حين كانت في عهد " بكوس الثاني" تبعية سياسية أكثر منها عسكرية أو اقتصادية.

وبذلك فإن موريطانيا شهدت حكما مزدوجا بين33 ق.م ـ 40 ق.م فالحكم العسكري دام ثماني سنوات (08)، وألحقت فيه بأملاك الإمبراطورية، والحكم المدني تمظهر تحت عنوان المملكة الموريتانية امتد إلى نهاية " بطليوس" عام 40 ق.م حيث أعلن بعد ذلك الإمبراطورية "كلوديوس" عن الفصل بين الموريطانيتين القيصرية والطنجة، وأن كل منها ولاية إمبراطورية مستقلة عن الأخرى وذلك عام 42 م وبذلك ظلت المورطانيتين ضمن المقاطعات العسكرية التي يتولى أمرها الإمبراطور وحده إلى نهاية العهد الإمبراطور الأول عام 284م[(13)].

والمرجع لدى المؤرخين أن إطالة عمر الإدارة العسكرية في موريطانيا مرده إلى صعوبة التحكم في المنطقة وأن الحكام المحليين لم يتمركزوا من التمهيد للاستعمار الروماني الكامل، ويعلل المؤرخون ذلك بالحروب التي فرضها سكان السهول العليا" الجزائرية" و المرتفعات" االمغربية" على الرومان مما فرض عليهم إبقاء الإدارة العسكرية إلى زمن متأخر[(14)] بل إن تراجع الليمس (LIMES) الروماني شمالا ينبئ حالة الطوارئ التي كان عليها الرومان أمام ضغط قبائل السهول والجبال إضافة إلى فقر المنطقة زراعيا.

ولقد لجأ حكام موريطانيا الرومان إلى أسلوب التحالف مع القبائل للحدود لدرء خطرها، دلت على ذلك نقوش"وليلى"(VOLUBILIS) التي احتفظت بنصوص اتفاقيات مسالمة مع قبائل "البقات" (BOCATES)[(15)] والتي سكت الحواف الجنوبية للمستعمرات الرومانية في السهول الداخلية، وعموما لم يتجاوز التوسع الروماني في موريطانيا السهول الخصبة والسفوح الجبلية والهضاب المطلة عليها وهي المناطق الغنية زراعيا، وبها مدن وقرى مغربية قديمة.

2- السياسة الاجتماعية الرومانية في البلاد المغربية ودورها في سياسة الرومنة :

يلاحظ أن القوانين الاجتماعية الرومانية لسكان الولايات قامت على مبدأ الطبقة الاجتماعية، وعلى مبدأ عنصري يجعل الإنسان الروماني في المرتبة الأولى بين مختلف الأجناس البشرية، ولقد سمح مع ذلك لمختلف المجتمعات بالاندماج والارتقاء التدريجي وفق شروط معينة ووفق القوانين المتعلقة بدرجات المواطنة لتصل إلى درجة المتريين، رغم ذلك فالباحثون يؤكدون أن غموضا كبيرا يكتنف الحقوق والواجبات الممارسة يوميا من طرف المتمتعين بصفة الرومنة والمؤكد قلة المعلومات المتعلقة بوضعية المغاربة الاجتماعية في أواخر العهد الجمهوري وبداية العهد الإمبراطوري، فالتشريع الإداري الروماني لم يبرز لبلاد المغرب إلا في القرن الثالث الميلادي ذلك أن العهدين المذكورين لم يكن يهم أباطرته من إفريقيا إلا التزود بالمنتجات الفلاحية، ودعم الاستقرار والأمن في

إيطاليا وولاياتها الأخرى وبالتالي تركت هذه الأمور الاجتماعية المغربية للحكام المحليين الذين انشغلوا بجمع الثروة ليس إلى.[16]

ويذكر المؤرخون أن الأباطرة اهتموا بالطبقة الأرستقراطية المغربية وشجعوا الاندماج في الوضع الجديد، وبالتالي تنمية التأثير الروماني في المغرب مما أدى إلى ظهور طبقة أرستقراطية في المدن اشتهرت بولائها للرومان، وارتباطها المصلحي معهم أما الأغلبية فكانت تعيش على هامش حياة المجتمع الأرستقراطي، وأبرز مثال على ذلك يتضح في أنه عشية سقوط قرطاجة سنة 146 ق.م لم تتم اللجنة التشريعية المكلفة بهذه الولاية إلا بتحديد الولاية وتنصب الحاكم ووضع ترتيبات لعلاقة الولاية بالمدن الحرة الحليفة، وتنظيم الجباية[17] وهي أمور ذات طابع استعجالي.

وبالتالي ظل السكان عرضة لتصرفات الحكام الحرة حيث أنهم كثيرا ما أساءوا للسكان تحت دافع الثراء السريع[18] لأن السلطة المركزية بروما لم تمنح الحكام صلاحيات تشريعية، وهذا يدل على أن التشريعات الرومانية لم تكن تهتم كثيرا بقضايا الشعوب الخاضعة لها، اهتمامها بالشعب الروماني ومتطلباته وذلك رغم ضخامة التشريع الروماني في العالم فإن حظ شعوب المستعمرات منها كان ضئيلا.

ونستنج أنه ما عدا المتمتعين بصفة رومانية أو مواطنة لاتينية فإن جميع الشعوب الخاضعة للرومان في إيطاليا أو خارجها تعد في وضعية الأجانب الذين يخضعون لإدارة وإرادة الحكام الرومان في المعاملة والتسيير، وعلى هذا المنوال كانت وضعية المغاربة خاصة خلال فترة التوسعات، ويلاحظ المؤرخون أن أهم عامل حرم المغربة من الحصول على حقوق مدنية تمكنهم من التدرج نحو الحصول على إحدى صفتي المواطنة الرومانية هو أن الذين لا يملكون أراضي من سكان الولايات يعدون في وضعية الأجانب وبالتالي ملكية الأرض شرط أساسي للاندماج وباستثناء أراضي المدن الحرة فإن أغلب أراضي المنطقة كانت ملكا لكبار الملاك حيث يعددهم " بلين الصغير" بأن 06 ستة ملاك يستحوذون على تراب إفريقيا في عهد الإمبراطور "نيرون"[19].

وفي كل الأحوال فإن المغاربة بعضهم مهزومين بسبب مشاركتهم في الحرب ضد روما، أو محايدون أجانب لم يشاركوا في الحرب فاعتبروا تابعين وأرضهم ملكا للشعب الروماني المنتصر وفي الحالتين لم يحصل المغربي على حقوقه المدنية ومن التسميات التي أطلقوها على المغاربة الخاضعين للإدارة الرومانية اسم " ستيينديار" (STIPENDIARAE) والتي اشتقت من ضريبة التعويضات الحربية التي يدفعها المغلبون للرومان وبذلك طبعت صفة المهزوم على المغاربة.

والواضح أن الولايات الجديدة الرومانية تمتعت باستقلال ذاتي وربطت زعمائها بعلاقات تحالف وحسن جوار[20]، ثم فتحت باب الارتقاء الاجتماعي لأعيان ووجهاء المغاربة وبالتالي الحصول على صفة المواطنة الرومانية مقابل الولاء وخدمة مصالح روما، وكثيرا ما حصلوا على ألقاب رومانية وكل ذلك يندرج في إطار دعم سياسة الرومنة ونشر الرومنة ونشر رسالة روما الحضارية [21] حيث لم تستفد الأغلبية الغربية من هذه الامتيازات ويلخص " جوليان ذلك قائلا:" اعتمدت روما على ارستقراطية البلديات لتوطيد استعمارها لبلاد البربر من دون أن تكثرت بالجماهير البربرية".[22]

كذلك الجندية كانت مدخل للمغاربة للحصول على صفة المواطنة لكن نظرا لطول مدتها ومحدودية قدرة الجيش الروماني على الاستيعاب، وحب المغاربة للحرية ورفضهم الخضوع جعل عناصر قليلة منهم تدخل الجيش النظامي الروماني عكس الفرق المساعدة التي لا تخضع لهذه الشروط ولا تنتفع بهذه الحقوق.

ويمكن حصر وضعية المغاربة بعد الاحتلال الروماني في:

1 ـ سكان الأرياف المغربية تدخل ضمن الحدود الرومانية يعيشون في وضع الأعداء الخاضعين، تجارهم منشآت عسكرية رومانية كاللمس (الحدود) والحصون والقلاع و مستعمرات قدماء الجنود أن بعضهم اتصال بالرومان والبعض الآخر انعزل في الجبال طلبا للحرية ورفضا للاندماج الروماني وشكلت هذه المناطق معتقلا للثرة ضد الرومان.

2 ـ سكان مهادنون سواء كانوا داخل الحدود الرومانية أو على حدودها فهم ارتبطوا مع روما بمعاهدات سلم أو تحالف لضعفهم العسكري أمام روما.

3 ـ الفئة الأرستقراطية وهي سكان المدن الذين حصلوا على أراضي وعقارات فهي قابلة لتروض والاندماج في الحياة الاجتماعية الجديدة، والارتقاء الاجتماعي لتثبيت نفوذ روما في المنطقة[23]وازداد عدد هذه الفئة أكثر خاصة بعد التشريعات الجديدة التي فتحت المجال واسعا ليذوب سكان الولايات في المجتمع الروماني.

3- السياسة الاستيطانية الرومانية في بلاد المغرب ودورها في سياسة الرومنة :

يؤكد المهتمون بدراسة الاستعمار لروماني في بلاد المغرب على الارتباط الوثيق بين هذا الاستعمار واستغلال الأرض، يتأكد ذلك بالتواجد الكثيف الاستعمار الروماني في المناطق الزراعية الداخلية والساحلية، وما رافق ذلك من اعتناء بالنشاط الفلاحي وظهور مدن فلاحية داخلية مزدهرة الاقتصاد الفلاحي والتجاري، بل إن ازدهار الريف المغربي يعود حسب عدد من الباحثين إلى كثافة النشاط الزراعي الذي قام به الاستعمار الروماني في هذا المجال، وهو الاهتمام الذي جسده ظاهرة الاستيطان والعمران التي طبعت سياسة الرومان بطابع استغلالي.

وهنا لا يمكن التغاضي عن الاهتمام القرطاجي والمغرب بالنشاط الاقتصادي الفلاحي، والحضاري قبل الاستعمار الروماني الذي اتخذ من المدن الفلاحية القرطاجية والمغربية نواة للمستعمرات والمدن الرومانية بعد ذلك.[24]

والمؤكد لدى المؤرخين أن الرومان لم يفتحوا أبواب الاستيطان ببلاد المغرب أمام الفلاحين الرومان واللاتين قبل عام 123ق.م، وهي السنة التي تمكن فيها النائب الشعبي " كايوس كراكوس" من إقناع مجلس الشيوخ (SENATUS) بإنشاء أول مستعمرة رومانية بإقليم قرطاجة لإيواء 6000 من الفلاحين الرومان في إطار المشاريع الإصلاحية التي تقدم بها هذا النائب[25]. والواضح أن سياسة الاستيطان المنظم لدى الرومان لم تنل الاهتمام الكامل في المنطقة المغربية، وذلك نظرا لتركيز سياسة الجمهورية الرومانية على تحقيق أمن المنطقة و به تضمن استمرار مصالح روما ببلاد المغرب، وتوفير الأوضاع التي تسمح بالاستغلال الجيد لخيرات المغرب الفلاحية.

والملاحظ أن الرومان حاولوا الحفاظ على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للمنطقة التابعة للرومان ببلاد المغرب، رغم ذلك فالمؤكد أن مجلس الشيوخ الروماني كان متحفظ في سياسته الإفريقية خاصة سياسة مشاريع الاستيطان مثل مشروع " كراكوس" وهذا التحفظ يرتكز على سياسة التحالف مع الإمارات والممالك المحلية عن ضم تلك الممالك قبل تهيئة كل الظروف لمنع أي فشل[26]، من ذلك أن روما رغم انتصارها على يوغرطة وتضحيتها الجسيمة في هذه الحرب إلا أنها لم تمد حدودها على المملكة النوميدية المهزومة رغم توفير أغلب شروط الظلم، وهذا ربما يفسر موقف مجلس الشيوخ، إضافة إلى تحكم الظروف الداخلية للسياسة الرومانية المقررة من قبل الشيوخ في المجال الخارجي، ويلاحظ أن عنصر الفلاحة جذب بقوة الرومان إلى الأرض فهي الأساس الذي تقوم عليه حركة الاستيطان وبالتالي يتمكن الفلاحون من استغلال أراضيهم بأنفسهم مباشرة دون الاعتماد على نظام الوكالة. [27]

زيادة على أن تواجد جموع الفلاحين الرومان في الأرض المغربية بإمكانه إيجاد بيئة اجتماعية رومانية تؤثر وتجذب الإنسان المغربي، وهو عامل هام في تجسيد الرومنة يدعم ويوسع سياسة الاستيطان الروماني.

والواضح أن لهذه السياسة علاقة وطيدة بأوضاع روما الاقتصادية والاجتماعية ويتعب المؤرخون أن أهم مشكل دفع مجلس الشيوخ إلى تبني مشاريع الإصلاح الزراعي، وإنشاء المستعمرات خارج الوطن هي مشاكل صغار الفلاحين، ذلك أن الريف الإيطالي تغير بشكل واضح باستحواذ الملاك الكبار على المساحات الزراعية وتناقض الملكيات الصغيرة لحساب الملكيات الكبرى.[28]

واندفاع الفلاحين الصغار نحو روما طلبا للعيش واستغناء الملاك عنهم لحصولهم على أعداد كبيرة من العبيد نتيجة التوسعات العسكرية وبأقل تكلفة، وأمام فشل الإصلاحات بسبب قوة التيار المنتفع بالأراضي بل لأودت بحياة صاحبها سنة 132 ق.م، فإن أخاه "كايوس" أحيا الفكرة من جديد، لكن بشكل آخر وهي نقل الرومان والإيطاليين إلى أراضي الولايات الرومانية وتنظيم في شكل مستعمرات فلاحية وبذلك ساهم"كايوس" في حركات التوسعات الكبرى للاستعمار الروماني على حساب الشعوب الخاضعة لهم، وبالتالي استراحت روما من الجو السياسي والاجتماعي الخانق وقد كانت مستعمرة قرطاجة إحدى أهم المستعمرات التي استفاد من أراضيها 6000 معمر وزع على كل منهم ما يعادل 50 هـ للمستعمر الواحد(29).

ورغم فشل أنصار هذا النهج الإصلاحي الزراعي في روما ونجاح التيار المعارض لهم كبار الملاك الذين مارسوا شتى أنواع الضغوط على المعمرين الرومان ببلاد المغرب لكي يتخلوا عن الأراضي التي وزعت عليهم فاغلبهم ظل متمسك بها، ولكن هذه الحركة الإصلاحية و سياسة الاستيطان الخارجي تتخذ أطوار أخرى بمجيء "قيصر" إلى الحكم بعد انتصاره على أعدائه في إفريقيا،بحيث أن هذه السياسة أصبحت رسمية، تجلت في أمره ببناء مدينة رومانية على تراب قرطاجة " الملعون" معلنا بذلك عن حركة استعمارية جديدة، تجلت أكثر من خروجه عن سياسة التحفظ التي ميزت قرارات مجلس الشيوخ الروماني في استعمار إفريقيا، بحيث أمر" قيصر" ببناء خمسة (05) أ,ستة (06) مستعمرات على إقليم قرطاجة وعلى الحدود النوميدية بدءا من سنة 36 ق.م، وتوسيع مساحة إفريقيا الرومانية حيث أصبحت تعرف باسم " إفريقيا القديمة" على حساب مملكة نوميديا التي ألحقت بالممتلكات الرومانية والتي أطلق عليه اسم"إفريقيا الجديدة" وشملت الأراضي القرطاجية التي سيطر عليها خلفاء "مسينيسا" ثم إقطاعية "سبيتيوس" شمال نوميديا (30).

وبذلك وضع" قيصر" حزاما وقائيا من المستعمرات لحماية الولاية القديمة وتعد إقطاعية المرتزقة "السيتيان" أضخم مشروع استعماري نفذه " قيصر"، ذلك أنهم وسعوا حدود إقطاعية على حساب أراضي المغربة المجاورين نحو سكيكدة (RUSUCADE) وميلة (MILEV) والقل (CHULLU) أي شمال وشرق وجنوب سيرتا. (31)

رغم ذلك اعتبر المؤرخون هذه الإقطاعية أنه تخرج عن طابع المستعمرات الرومانية، ذلك مهمة هؤلاء المرتزقة بحكم موقعهم الجبلي اقتضت إخضاع السكان والنهوض بالنشاط السياسي والاقتصادي للإقطاعية وبالتالي لعبوا دورا هاما في سياسة الرومنة.

والواقع أن المؤرخين يؤكدون أن ولاتي إفريقيا واليونان قد استوعبنا الكثير من المعمرين ـ الجنود المستوطنين ـ نظرا لأهميتها الفلاحية التي تميزت بها

الولايتان، بل عدد ذلك تعبير عنسخاء القيصر لجنوده المخلصين لذلك جاد عليهم بهذه الأراضي الخصبة.

إن المتتبع لسياسة الاستيطان الرومانية ببلاد المغرب يجد أنها شهدت توقفا نسبيا بعد مقتل القيصر إلى غاية حكم" أوكتافيوس" أوغسطس" أي عام 29 ق.م وهي السنة التي تفوق فيها على خصومه وبدا حركة الاستيطان من جديد بإرساله 3000 جندي إلى بلاده كمستوطنين جدد إلى إقليم قرطاجة ثم إلى سواحل النوميدي الموريطاني، بحيث ظهرت مستعمرات رومانية جديدة على طول هذا الساحل من المحيط الأطلسي إلى خليج السرت، ولقد قدرها بعض المؤرخين بما لا يقل عن 35 مستعمرة زيادة عن مستعمرات أنشأت في شرق نوميديا وفي الولاية القديمة. [32]

ولقد ورد أغلبها في كتاب " بلين" القديم باسم" موريطانيا الموسعة، وتعود معظمها لإلى الإمبراطورية أغسطس الذي ركز على إنشاء مدينة رومانية على أنقاد المدينة " البونية" مع الاحتفاظ بالاسم البوني لما له من سمعة كبيرة من وزن حضري أكسب قرطاجة احتراما، وتقديرا لدى الرومان، وهدف أغسطس من هذا العمل هو إرجاع للمدينة قوتها وإشعاعها الحضاري لكن على أساس المنبع الروماني، وبذلك تعكس قرطاجة الرومنة حضارة روما بذلك تعمل على تغلغلها في الوسط المغربي المتأثر لحضارة قرطاجة القديمة ذلت المنبع الشرقي السامي، وبهذه السياسة يجسد أغسطس سياسة الرومنة في بلاد المغرب عمليا[33].

والملفت للانتباه أنه أزال عدة مدن مغربية قديمة سواء كانت في إقليم الولاية الرومانية أو إقليم الممالك المغربية، في حين اتبع سياسة اللين والاستمالة اتجاه المدن التي قبلت الاندماج في الحضارة الرومانية الوافدة ومثال ذلك استمالة لسكان مدينة "طنجة" ضد ملكهم"بوغود" بمساعدة حليف الرومان "بوكوس الثاني" فمنح لسكان المدينة حقوقا رومانية، ونفس المعاملة لقيتها "ليكسوس القديمة" (LIXUS) "شالا" (SALA) حصلت على حقوق لاتينيه وحقوق مستعمرة رومانية أيام "كلوديوس" عندما كثر بها العنصر الروماني، كذلك مدينة "ويليلي" العاصمة الثانية للمملكة الموريطانية، وذلك رغم عمقا الجغرافي وأصالتها المغربية فلقد وصلها المد الاستعماري الروماني وأسس بها مستعمرة فلاحية رومانية في عهد الإمبراطور "كاليغولا" الذي ألغى المملكة الموريطانية، ويعد ذلك إعلانا عن نجاح سياسة "يوبا الثاني وابنه" بطليوس" في إقامة مستعمرات قرب تلك المدينة [34].

رغم ذلك فإنه يظهر وأن السلطات الرومانية قد اتبعت سياسة التودد إزاء القبائل المغربية منها المرونة إزاء قبائل موريطانيا القيصرية للحصول على ثقتها والاطمئنان على المستعمرات، وذلك يعكس السياسة الرومانية الحذرة والجديدة،

والتي اقتضت بعدم تغيير العلاقة القائمة بين المجتمع المدني والمجتمع الريفي، وبذلك على أراضي تلك القبائل بين أيدي أصحابها رغم ضم ممتلكات " بطليموس" وحاشيته(35).

ولقد مكنت هذه السياسة إلى حد كبير من كبت الحركات الثورية بالمنطقة في مهد مثل حركة "إيدمون" (AEDMON) الذي ثار ضد الرومان عقب مقتل" بطليموس"سنة 40م(36)، بحيث لم يتمكن من تعبئة القبائل المغربية نظرا لما كان يربطها بالسلطة الرومانية من مصالح، و جود مستعمرات لقدماء الجنود الرومان بالريف المغربي عرقل انتشار الثورات، إضافة إلى حملة أغسطس الكبرى على موريطانيا، وكذا سياسة إنشاء المستعمرات في أراضي الحلفاء ساعدت على تمهيد مجتمعات هذه الأخيرة لسياسة الرومنة.

وفي نفس الوقت تخلص روما من مشاكلها الداخلية، ولقد تجلى رد الفعل الوطني ضد هذه السياسة الرومانية في سلسلة من الاضطرابات لكن كلها انتهت بالفشل أمام قوة إرادة الرومان في تجسيد سياسة الاستيطان عن طريق بناء المستعمرات حول المدن الموريطانية الكبرى مثل "بول" (JUL) (قيصرية)، وسيقا (SIGA)، وليلي، وطنجة، وليكسوس وغيرها، ولم تأتي سنة 40م حتى كانت أهم الأراضي الزراعية الموريطانية في حوزة المعمرين الرومان(37)، وبذلك ألغت مملكة موريطانيا، وتم تثبيت سياسة الرومنة في بلاد المغرب.

الهوامش:

1- محمد البشير شنيتي: الاحتلال الروماني لبلاد المغرب (سياسة الرومنة 146- 40م) طبعة المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر - 1985، ص75.

2 - نفس المرجع: ص76 انظر ALBERTINI (E) l`Afrique Romain Alger. 1938. P 15 0 انظر ص13.

3 - محمد البشير شنيتي: المرجع السابق ص 76.

4 - نفس المرجع: ص77.

5 - نفس المرجع: ص77.

6 - هشام الصفدي: تاريخ الرومان، ج1، ص297 وكذلك انظر: عبد اللطيف أحمد علي: التاريخ الرومان، ص 276- 277.

7 - محمد البشير شنيتي: المرجع السابق ص77.

8 - شارل أندريه جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية، ج1، تعريب كذلك انظر: عبد اللطيف أحمد علي: المرجع السابق، ص 240- 241.

9 - محمد البشير شنيتي: المرجع السابق ص79.

10 - شارل أندريه جوليان: المرجع السابق ص 202.

11 - محمد البشير شنيتي: المرجع السابق ص 06- 10- 80.

12 - شارل أنديه جوليان: المرجع السابق، ص178- 201.

13 – نفس المرجع: ص 201.

- 14- AMINE A. BRIGON J. HISTOIRE DU MAROC P30-14.

- 15IBID P32-33 - GSELL 87 ATLES ARCHEOLOGIAUE DE L`ALGERIE TOME2 ET AMINE OP, CIT.P.33-37.

16 – 17 – محمد البشير شنيتي: المرجع السابق ص 88 – 89.

18 – 19 – نفس المرجع: ص89 وكذلك أنظر GSELL ST. H. A. A. NP 47.

20 - IBID. T6. P48. وكذلك انظر GAFROT (F) DICTIONNAIRE LATIN FRANÇAIS. P 1479.

21 – محمد البشير شنيتي: المرجع السابق ص 89.

22 – شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 204.

23 – محمد البشير شنيتي: المرجع السابق، ص94 – 95.

- 24GSELL(ST) ATLAS ARCHEOLOGIQUE DE L`ALGERIE TOME 2 ET AMINE OP.CIT.T.7 P57.

25 - IBIDEM وكذلك أنظر شارل أندريه جوليان المرجع السابق، ص 150.

26 – 27 – محمد البشير شنيتي: المرجع السابق، ص118.

28 – هشام الصفدي: المرجع السابق، ج1، ص 104.

29 – عبد اللطيف أحمد علي المرجع السابق ص 25 وكذلك أنظر هشام الصفدي المرجع السابق ص 251.

-30MESNAGE J) RAN P 37. P101.

- 31GSELL ST) T8. OP CIT.P 161.

- 32MRSNAGE P.J) OP CIT. P 46.

33 – محمد البشير شنيتي: المرجع السابق، ص 133 – 134.

- 34CARCOPINO J) . LE MAROC ANTIQUE P 171.

35 – محمد البشير شنيتي: المرجع السابق ص 135.

36 – نفس المرجع: ص 135.

- 37 PONSICHE (J) .R ATR P224

المصادر والمراجع العربية:

1 – محمد البشير الشنيتي: الاحتلال الروماني لبلاد المغرب – الجزائر – 1985.

2 – محمد البشير شنيتي: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني– الجزائر – 1984.

3 – محمد البشير الشنيتي: التوسع الزراعي الروماني وظاهرة البداوة في الجزائر القديمة مجلة التاريخ تصدر عن المركز الوطني للدراسات التاريخية عدد 23 – 1984.

4 – هشام الصفدي: تاريخ الرومان الجزء الأول، بيروت 1967.

5 – عبد اللطيف أحمد علي: التاريخ الروماني (عصر الثورة) القاهرة 1967 – شارل أندريه جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية– الجزء الأول – ترجمة محمد مزالي تونس – 1969.

المصادر والمراجع الفرنسية:

- 1 ALBERTINI (EU), L`AFRIQUE ROMAINE, ALGER.

- 2AMINE (A), BRIGNON (J) HISTOIRE DU MAROC, CASA BLANCA 1968.

- 3 GSELL (ST), ATLAS ARCHEOLOGIQUE DE L`ALGERIE 2 VOL ALGER. 1911.

- 4 GSELL (ST) HISTOIRE ANCIENNE DE L`AFRIQUE DU NORD, 08 TOMES PARIS 1928.

- 5 GAFIOT (F), DICTIONNER LATIN FRANÇAIS, HACHETTE, PARIS 1934.

- 6MENSNAGE (P.J) LA ROMANISATION DE L`AFRIQUE DU NORD PARIS 1913.

- 7 CORCOPINE (J) LE MAROC ANTIQUE, PARIS 1948.

- 8 PONSISICH (M) RECHERCHE ARCHEOLOGIQUE A TINGER ET DANS SES REGION, PARIS 1970.